

Distr.: General  
25 March 2015  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٥  
١-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك  
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت  
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تقرير عن النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية  
في عام ٢٠١٤

موجز

خلال السنة الأولى لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، عزز الصندوق النتائج التي حققتها في مجال تمويل التنمية المحلية والتمويل الشامل؛ واتخذ خطوات مهمة لتثبيت المفهوم في مجالات جديدة من قبيل مبادرة التمويل المحلي وتحقيق إمكانية الوصول؛ وطبّق نهجه وأدواته لتحقيق أقصى فعالية وتأثير في إطار السياق العام لبرنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً في فترة العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ إلى أن يبدأ إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وقام صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بتوسيع نطاق شراكاته مع الأمم المتحدة، والأوساط الخيرية والقطاع الخاص في مسعى منه لإعداد نماذج تمويل قابلة للاستمرار لأغراض التنمية الاقتصادية المحلية. واستثمر أيضاً أوجه التآزر بين مجاله البرنامجيين - تمويل التنمية المحلية والتمويل الشامل - لتجريب آليات التمويل المبتكرة والنهوض بها من أجل زيادة الاستثمارات في البلدان النامية واستغلال إمكاناتها غير المستخدمة بصورة فعالة.

ولئن كان الوضع المالي للصندوق يتسم بزيادة قوية في الموارد الأخرى (غير الأساسية)، إلا إنه لا يزال مقيداً بالمستوى المنخفض للمساهمات العادية (الأساسية)،



التي لا تزال تقل بمبلغ ١٠ ملايين دولار عن الغاية المحددة في الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والتي تكفل وجود الصندوق في ٤٠ من أقل البلدان نمواً. وقد يود المجلس التنفيذي أن يحيط علماً بالتقرير عن النتائج لعام ٢٠١٤، وأن يتخذ خطوات تتماشى مع المقرر ١٢/٢٠١٤ لبلوغ مستوى ٢٥ مليون دولار من الموارد الأساسية المتوقعة في الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

## المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة .....
٥	ثانيا - نتائج البرامج، عام ٢٠١٤ .....
٥	ألف - تمويل التنمية المحلية .....
١٤	باء - التمويل الشامل .....
٢٥	ثالثا - نتائج الإدارة، عام ٢٠١٤ .....
٢٦	رابعا - الشراكات، الدعوة والعمليات الحكومية الدولية .....
٢٨	خامسا - ضمان الجودة .....
٣٠	سادسا - التحليل المالي .....
٣٢	سابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يتطلع قُدُماً .....

## أولا - مقدمة

١ - يقوم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، إعمالا لولايته المالية والجغرافية الفريدة، بتقديم المساعدة التقنية، والمنح الرأسمالية، والقروض، والضمانات والتعزيزات الائتمانية إلى الحكومات المحلية، ومقدمي الخدمات المالية والجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية لدفع النمو المنصف والتنمية المحلية. ويختبر الصندوق النماذج المالية من أجل 'إزالة المخاطر' من مجال الاستثمار المحلي ولتثبيت المفهوم، مستخدما مساعدة إئتمانية رسمية 'ذكية' لفتح التمويل العام والخاص أمام التنمية الشاملة، من موارد محلية بصورة رئيسية.

٢ - ويعمل الصندوق في مجالين مترابطين: فهو يشجع التمويل الشامل لضمان تلبية الطلب على المنتجات المالية (المدخرات، والقروض، والتأمين، وما إلى ذلك) على المستوى المحلي بطرق ميسورة لجميع قطاعات المجتمع بتكلفة معقولة وعلى أساس مستدام. ويساعد الصندوق أيضا البلدان المشمولة بالبرامج في تنظيم التمويل الإئتماني المحلي بطرق تتناول أهداف التغيير الاجتماعي والاقتصادي والمناخي على الصعيد المحلي، والانتشار خارج العواصم، وتحفيز النمو الاقتصادي المحلي.

٣ - ويشدد إطار ما بعد عام ٢٠١٥ الناشئ على ضرورة معالجة أوجه عدم المساواة بتعزيز المزيد من النمو الشامل. ويبرز أيضا الحاجة إلى وسائل قوية وابتكارية للتنفيذ - بما في ذلك آليات التمويل - من أجل دعم تنفيذ خطة تحول حقيقية. وهذه الخطة مهمة بصفة خاصة لأقل البلدان نموا، حيث تشمل الحواجز التي تعوق النمو الشامل خارج المدن العواصم انخفاض مستويات هبة موارد البنية الأساسية، وارتفاع مستويات رأس المال الخامل أو غير المنتج، وارتفاع نسب السكان المعزولين مصرفيا والمستبعدين. وفي هذا السياق، تُعد قدرة الصندوق على العمل 'كحاضنة' للحلول المالية المحلية، التي يمكن توسيع نطاقها فيما بعد، بواسطة شركاء آخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، حفازة بصفة خاصة.

٤ - وأثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٤، قام الصندوق بعرض إطاره الاستراتيجي ومصفوفته المتكاملة للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وعرض هذا التقرير السنوي الموجّه لتحقيق النتائج، ما حققه الصندوق من نتائج في عام ٢٠١٤، مقابل نتائج الإطار الاستراتيجي الثلاث وهي النتيجة ١: زيادة تمويل الخدمات الأساسية والنمو الشامل/ التنمية الاقتصادية المحلية؛ النتيجة ٢: إنشاء آليات تمويل فعالة لزيادة القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية؛ النتيجة ٣: تعزيز البيئات السياساتية المفضية إلى توفير التمويل المستدام لأغراض التنمية. ويشمل هذا السنة الأولى لتطبيق مؤشرات النتائج الجديدة المصممة لقياس الكيفية التي يمكن بها لبرامج الصندوق لتمويل التنمية المحلية أن تُحدث زيادة في كل

من الحيز المالي المحلي الصافي ورأس المال الثابت الإجمالي على الصعيد المحلي؛ والطريقة التي تدعم بها برامج الصندوق للتمويل الشامل مقدمي الخدمات المالية الذين يعززون تأثير الأموال التي يقدمها الصندوق.

## ثانيا - نتائج البرامج، عام ٢٠١٤

### ألف - تمويل التنمية المحلية

٥ - يدور نهج صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المتعلق بتمويل التنمية المحلية حول العمل مع شركاء في القطاعين العام والخاص على الصعيد المحلي بغرض إطلاق رأس المال المحلي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية. ويقوم الصندوق بهذا من خلال توفير رأس المال الأولي والمساعدة التقنية لاختبار آلياته الاستثمارية الابتكارية، التي تشمل منحاً عن طريق التحويلات المالية الحكومية الدولية، والتمويل المقدم من البلديات، وتمويل المشاريع المنظم، وتقديم الدعم إلى الاستثمارات الإنتاجية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز القروض والضمانات. ويحتذي تشغيل كل آلية النهج الأساسي لـ 'تمويل التنمية المحلية'، الذي يتيح لأقل البلدان نمواً تعبئة، وتخصيص، واستثمار المزيد من الموارد، والإخضاع للمساءلة بشأنها، لأغراض الاستثمار المحلي. وتتبع مؤشرات تمويل التنمية المحلية الواردة في مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة النتائج وفقاً لتلك المجالات الأربعة، على النحو المبين أدناه. ويجري تقييم خط أساس المؤشرات الجديدة؛ ولذا لا تشير بيانات عام ٢٠١٤ على الدوام، إلى غاية ينبغي تحقيقها.

٦ - وفي عام ٢٠١٤، قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الدعم لبرامج تمويل التنمية المحلية في ٢٠ من أقل البلدان نمواً (١٤ في أفريقيا جنوب الصحراء و ٦ في آسيا). وتشمل الحافظة ١٥ برنامجاً قطرياً، وغالبا ما يكون ذلك بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، فضلاً عن المبادرات المواضيعية الإقليمية والعالمية التي يديرها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وتنفذ في العديد من أقل البلدان نمواً لمعالجة قضايا أوسع نطاقاً. ويشمل ذلك مرفق المعيشة بالتكليف مع المناخ المحلي (LoCAL) لمواءمة الهيكل الأساسي للتغير المناخي؛ ومبادرة التمويل المحلي (LFI) لتعبئة الموارد المحلية في استثمارات البنية الأساسية والاستثمارات الإنتاجية؛ والمبادرة المحلية العابرة للحدود (LoBI) للأخذ بنهج التنمية الاقتصادية المحلية للتجارة العابرة للحدود؛ والتنمية الشاملة للجميع والمنصفة (IELD) بغرض التمكين الاقتصادي للمرأة.

## الجدول ١، لحة عامة عن برامج تمويل التنمية المحلية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

غرب ووسط أفريقيا	نوع البرنامج	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	نوع البرنامج	آسيا والمحيط الهادئ	نوع البرنامج
بنن	برامج قطرية، مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي، مبادرة التمويل المحلي	بوروندي	برامج قطرية	بنغلاديش	برامج قطرية، مبادرة التمويل المحلي، مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي
بور كينا فاسو	البرامج القطرية، المبادرة إثيوبيا المحلية العابرة للحدود		برامج قطرية	بوتان	مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي
غانا*	مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي	ليسوتو	برامج قطرية	كمبوديا	برامج قطرية، مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي
غينيا	برامج قطرية	موزامبيق	برامج قطرية، مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	برامج قطرية، مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي
كوت ديفوار*	المبادرة المحلية العابرة للحدود	الصومال	برامج قطرية	نيبال	برامج قطرية، مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي
مالي	برامج قطرية، مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي، المبادرة المحلية العابرة للحدود	تزانيا	مبادرة التمويل المحلي	تيمور - ليشتي	برامج قطرية
النيجر	برامج قطرية، مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي، المبادرة المحلية العابرة للحدود	أوغندا	مبادرة التمويل المحلي		
السنغال	برامج قطرية				
سيراليون	برامج قطرية				

٧ - وبلغ حجم الموارد التي تديرها حافظة الصندوق مباشرة بغرض تمويل التنمية المحلية في عام ٢٠١٤ مبلغ ٧٥٤ ٧٦٧ ٢٣ دولارا. ورد منها مبلغ ٢٤٧ ٤٣٣ ٥ دولارا من التمويل الأساسي للصندوق، وورد مبلغ ٩٧٥ ٩٥٦ ٧ دولار من مانحين ثنائيين عن طريق الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن أحد برامج الأمم المتحدة، وورد مبلغ ٥٣٢ ٣٧٧ ١٠ دولارا، من مساهمات غير أساسية من مصادر أخرى.

النتيجة ١: زاد التمويل لصالح الخدمات الأساسية والنمو الشامل/التنمية الاقتصادية المحلية

التعبئة

٨ - يؤدي رأس المال الأولي المقدم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دورا حافزا لبناء الثقة في برامج الاستثمار الحكومية المحلية ومشاريع القطاع الخاص الاستثمارية المحلية، ومن ثم يُطلق المزيد من الأموال العامة والخاصة لأغراض التنمية الاقتصادية المحلية. وتتم تعبئة هذه الموارد المحلية عن طريق: (أ) التحويلات المالية من السلطات المركزية إلى السلطات المحلية؛ (ب) إدرار إيرادات السلطات المحلية ذاتها؛ و (ج) استثمارات المصارف المحلية في البنية الأساسية الإنتاجية المحلية.

٩ - وفي ما يتعلق بالتحويلات المالية، حدثت زيادة ملحوظة في الحجم الإجمالي للموارد المالية المتاحة للحكومات المحلية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤. ولوحظت أكبر زيادة في بوركينا فاسو، وكمبوديا، وغينيا، ومالي، والصومال على النحو المبين في الجدول ٢. وفي حالة الصومال، يمثل هذا الدعم المقدم إلى حكومتها إقليمي صوماليلاند وبونتلاند بينما تقيمان نظامي حكمهما المركزي والمحلي. وساعدت أعمال الصندوق بتوضيحها لقيمة الاستثمارات الخاضعة للمساءلة محليا، على إرساء شرعية نُظم الحكم المحلية في حل المشاكل اليومية المتعلقة بالتعليم والصحة والري، وبذا أسهمت في بناء الدولة والسلام.

الجدول ٢ - الزيادات بالنسب المئوية في الميزانيات الوطنية المخصصة للحكومات المحلية من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤

(في البلدان المشمولة ببرامج صندوق التنمية المحلية)

البلد	الزيادة المقررة <sup>(١)</sup>	الزيادة الفعلية	الأداء
غرب أفريقيا			
بنن	٥	١٨٤٩	+
بوركينا فاسو	٥	٢٠٤٦	+
غينيا	غير متاح	٣٧٤٦ <sup>(٢)</sup>	
مالي	غير متاح	٣٥٥	+
النيجر	غير متاح	صفر	-
السنغال	غير متاح	٥٤٩	-

البلد	الزيادة المقررة <sup>(١)</sup>	الزيادة الفعلية	الأداء
سيراليون	غير متاح	-٢٣,٥٤ <sup>(٣)</sup>	-
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي			
بوروندي	غير متاح	لا تتوفر بيانات	
إثيوبيا	٥	١٦,٣	+
ليسوتو	٥	١١,١	+
موزامبيق	٥	٨,٣	+
الصومال	غير متاح	٨٥,٥ <sup>(٤)</sup>	
آسيا والمحيط الهادئ			
بنغلاديش	٥	٤,١	-
كمبوديا	غير متاح	٤٨,٦ <sup>(٥)</sup>	+
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية غير متاح	غير متاح	١٤,١	+
نيبال		لا تتوفر بيانات	
تيمور - ليشتي		لا تتوفر بيانات	

(١) يُعد مبلغ الموارد المخصصة للحكم المحلي قرارا سياديا لكل دولة عضو. والأرقام الواردة في عمود 'الزيادة المقررة' إرشادية وترهن بحالة تشريع اللامركزية وممارستها في كل بلد. ويهدف صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى زيادة نسبتها إلى ٥ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية بمرور الزمن. ولا يوجد دائما رقم مقرر، وبالرغم من ذلك يمكن الحكم على الأداء.

(٢) زيادة عن خط الأساس الصغير.

(٣) انخفضت الموارد المخصصة للحكم المحلي في سيراليون جراء إعادة تخصيص المورد من أجل التصدي لوباء الإيبولا.

(٤) زيادة عن خط الأساس الصغير.

(٥) نوع جديد من المنح الحكومية المحلية استُحدث بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

١٠ - وفي ما يتعلق بإدراك إيرادات السلطات المحلية ذاتها، يلاحظ تحسن كبير في بنغلاديش حيث أفادت الحكومات المحلية الريفية بمحدوث زيادة بنسبة ٢٥ في المائة عن السنة المالية السابقة، رغم أن زيادة التحويلات من الحكومة المركزية كانت بخطوات أبطأ وبنسبة ٤ في المائة فقط طوال نفس الفترة الزمنية. وأدى نظام المنح القائمة على الأداء الذي صممه الصندوق دورا في إطلاق هذه التعبئة للموارد الوطنية المحلية وتعزيز المجال المالي للحكم المحلي.

١١ - وبالنسبة لاستثمارات المصارف المحلية في البنية الأساسية، اختتمت مبادرة التمويل المحلي برنامجها الأول عام ٢٠١٤ بتعبئة مبلغ ٥٧٥ ٠٠٠ دولار من مستثمر خاص محلي لأول مرحلة من مراحل إنشاء مخزن جمركي، ومستودع، وساحة اصطفاة للشاحنات، كما

هو محدد في خطة الحكم المحلي للتنمية الاقتصادية. وتمثل مبادرة التمويل المحلي (LFI) قدرة الصندوق على زيادة فعالية مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دولار الذي يستثمره الصندوق من موارده الأساسية لأغراض المساعدة التقنية لهذا المشروع، ويمثل زيادة نسبتها ١ إلى ٨ من حيث الموارد الوطنية التي جرت تعبئتها. وثمة مثال آخر وهو إقامة ثلاثة هياكل أساسية للطاقة المائية في تزانبا، حيث سيؤدي مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار كاستثمار أولي ومساعدة تقنية لتكاليف عملية المرحلة الأخيرة إلى زيادة فعالية ١٥ مليون دولار من الموارد الوطنية من المصارف المحلية في عام ٢٠١٥،

١٢ - وتعد استثمارات مبادرة التمويل المحلي جزءاً من مبادرة تنمية اقتصادية محلية أوسع نطاقاً تضع خطة للمصارف المحلية للاستثمار في البنية الأساسية الاقتصادية المحلية التي تُعد جزءاً من خطة التنمية الاقتصادية المحلية. وتبلغ قيمة مشاريع مبادرة التمويل المحلي التي هي قيد الإعداد حالياً ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مليون دولار. وستظهر فعالية هذه الاستثمارات في نهاية فترة خطة الأعمال، وذلك بقياس الزيادات في كل من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي على الصعيد المحلي والمجال المالي المحلي الصافي الذي حفزته مبادرات الصندوق.

الجدول ٣ - مؤشرات نواتج التمويل لأغراض التنمية: الزيادة الصافية في تعبئة الموارد لأغراض التنمية المحلية ولزيادة فعالية موارد الصندوق

النتائج ١-٢ تحسّن أداء الحكومات المحلية المستدامة الخاضعة للمساءلة، وتحسّن أداء مشاريع إدارار الإيرادات. وقياس ذلك من حيث كيفية دعم الصندوق لقدرة تعبئة الموارد لأغراض التنمية المحلية الفعالة	التحسين المقرر	التحسين الفعلي الأداء
١-٢-١ أ - تغير في خط الأساس من حيث قيمة الميزانية الوطنية الإجمالية المخصصة للحكومات المحلية والتي زادت مساهمة الصندوق من فعاليتها	١٢,٢	+
١-٢-١ ب - التغير في خط الأساس من حيث الموارد التي جرت تعبئتها بواسطة الحكومات المحلية وزادت مساهمة الصندوق من فعاليتها	٠,٦٥ <sup>(٦)</sup>	
١-٢-٢ التغير في خط الأساس من حيث قيمة رأس المال الوطني المعبأ إلى المستوى المحلي (والذي زادت مساهمة الصندوق من فعاليته)	٨,٥	-

(٦) هذا الرقم العام هو المتوسط في سائر الحافظة ويشمل بلدانا لم تقم الحكومات المحلية بعد بتعبئة إيرادات كبيرة فيها. ولا يبين الرقم النجاح الملحوظ في بنغلاديش والذي ورد ذكره في النص.

## التخصيص

١٣ - تتطلب القدرة على استيعاب وتخصيص الموارد لأغراض الاستثمار في الخدمات الأساسية والبنية الأساسية الاجتماعية الاقتصادية بصورة فعالة، معايير واضحة تستند إلى الأداء، سواء بالنسبة للتحويلات المالية الحكومية الدولية أو الاستثمارات الرأسمالية الأولية في مشاريع البنية الأساسية المحلية. وقد استخدم الصندوق في عام ٢٠١٤ مؤشرات معترف بها على الصعيد الدولي مستقاة من إطار النفقات العامة والمساءلة المالية لقياس قدرة آليات التخصيص التابعة للسلطات المحلية، وذلك بتحليل جوانب من قبيل: وجود منظور متعدد السنوات بشأن التخطيط المالي؛ سياسة الإنفاق والميزنة؛ المنافسة؛ القيمة مقابل النقود؛ الضوابط والضمانات في المشتريات العامة؛ شفافية نُظُم التحويلات المالية الحكومية الدولية.

الجدول ٤ - مؤشرات النواتج لأغراض تخصيص الموارد بصورة فعالة ومستدامة من خلال مؤسسات التنمية المحلية

النتائج ١-٢ تحسُن أداء الحكومات المحلية المستدامة التحسُّن التحسن الفعلي الأداء والخاضعة للمساءلة، وتحسُن أداء المشاريع المدرة للإيرادات. المقرر<sup>(٧)</sup> وقياس ذلك من حيث الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى قدرة تخصيص الموارد لأغراض التنمية المحلية الفعالة

١-٢-٤ عدد المؤسسات المحلية التي تقوم بتحسين الأداء مقمقارنة مؤشرات مختارة لإدارة المالية العامة

مؤشر الأداء<sup>(٨)</sup> - ٨ شفافية العلاقات المالية الحكومية الدولية ٥٧ + ٥٧<sup>(٩)</sup> على الصعيد دون الوطني

مؤشر الأداء - ١٢: المنظور المتعدد السنوات في التخطيط ٣١ - ١٢ المالي، وسياسية الإنفاق والميزنة

مؤشر الأداء - ١٩: المنافسة، وأعلى جودة بأفضل سعر ٢٣ - ١٠ والضوابط في المشتريات العامة

١-٢-٥ عدد مشاريع الاستثمار التي بلغت مرحلة الإغلاق صفر + ١ المالي عقب تقييم استثماري فعّال (مبادرة التمويل المحلي)

(٧) عدد الحكومات المحلية التي قيس أداؤها خلال عام ٢٠١٤.

(٨) PI: مؤشر الأداء.

(٩) حققت ٥٧ حكومة محلية أعلى أداء قياسا بالمؤشر.

١٤ - استثمر الصندوق أكثر من ١٠ ملايين دولار في الخدمات والبنية الأساسية عن طريق الحكومات المحلية لتجربة التمويل الابتكاري من خلال آلية صندوق التنمية المحلية، وكثيرا ما تعزز ذلك من خلال المنح القائمة على الأداء والمنح الإجمالية للنفقات التشغيلية. وكانت أكبر الاستثمارات في الصومال (٣٦٣٤.٠١٥ دولار)، وبنغلاديش (٢١٤٠.٠٠٠ دولار) ومالي (١٧٣٧.٩٠٦ دولار). وفي الصومال - حيث يعمل الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بشأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالحكم المحلي وإنجاز الخدمات اللامركزية - فقد استُخدم أكثر من نصف جميع الاستثمارات في البنية الأساسية للنقل، مما أدى إلى تحسين الوصول إلى الأسواق ومساعدة الاقتصادات المحلية على النمو. ويبرز هذا البرنامج أيضا من حيث نسبة المشاريع التي نفذها باستخدام شراكات القطاعين العام والخاص، والتي أنجز من خلالها ما يقرب من خمس جميع الاستثمارات.

الجدول ٥ - مؤشرات النواتج المتعلقة بالاستثمارات المحلية المستدامة التحويلية

الناتج ١-٢ تحسُّن أداء الحكومات المحلية المستدامة الخاضعة للمساءلة، وتحسُّن أداء مشاريع إدارار الدخل. وقياس ذلك من حيث الكيفية التي يدعم بها الصندوق قدرة استثمار الموارد لأغراض التنمية المحلية الفعالة	التحسُّن المقرر	التحسُّن الفعلي	الأداء
١-٢-٧ عدد ونوع الاستثمارات المحلية في البنيات الأساسية والخدمات التي اكتملت	١٥٠٠	١٨٨٠ ويشمل ذلك: ٩ شراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ٢١٤ في مجال الصحة؛ ٤٣٢ في مجال التعليم؛ ١٩٧ في مجال إدارة الموارد الطبيعية؛ ٣٠٩ في مجال المياه والمرافق الصحية؛ ٣٩٦ في مجال الطرق/النقل؛ ٩٢ في المجال التجاري؛ ٢٣١ لم تصنّف	+ ٧.٧ بما في ذلك ٣ مبادرات تمويل محلية
١-٢-٨ عدد الاستثمارات المقدمة من الصندوق و/أو الحكومة المحلية في البنية الأساسية والخدمات الخاصة والبنية الأساسية والخدمات العامة/الخاصة المدرة للإيرادات وتُغطى بالدعم وتماشى مع الإسقاطات المالية	٧		

## الخضوع للمساءلة

١٥ - ولقياس الأداء مقارنة بمعايير المساءلة الدولية، يطبق الصندوق بعض المؤشرات المستمدة من إطار تقييم أداء النفقات العامة والمساءلة المالية. فتسمح هذه المقاييس للصندوق بقياس أداء السلطات المحلية على مدى الزمن، وتحديد المجالات التي يحتمل احتياجها للدعم.

الجدول ٦ - مؤشرات النواتج لأغراض زيادة المساءلة بالنسبة للمواطنين المحليين

النتائج ١-٢ تحسُّن أداء الحكومات المحلية المستدامة الخاضعة التحسُّن التحسين الفعلي الأداء	للمساءلة، وتحسُّن أداء مشاريع إدرار الإيرادات والمؤسسات المقررة <sup>(١٠)</sup>	الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة. وقياس ذلك من حيث الكيفية التي يقدم بها الصندوق الدعم إلى قدرة إخضاع الموارد المستثمرة في التنمية المحلية للمساءلة
-------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

١-٢-٩ عدد المؤسسات المحلية التي تقوم بتحسين الأداء مقارنة بمؤشرات إدارة المالية العامة المتعلقة بالمساءلة (النفقات العامة والمساءلة المالية)

مؤشر الأداء - ١٠: تشير إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية ٣٠ + ٣٠<sup>(١١)</sup> الرئيسية على المستوى دون الوطني إلى إمكانية وصول عامة الجمهور إلى المكان (وصول الجمهور المحلي) أو على الأقل، الفئة صاحبة الاهتمام

مؤشر الأداء - ١١: سير العمل بصورة منتظمة، والمشاركة في ١٢٦ - ١٣ من بين ١٢٦ عملية الميزانية السنوية

١-٢-١١ عدد المشاريع المدرة للإيرادات ولها مجالس إدارة من ٧ + ٧ أصحاب مصلحة متعددين

(١٠) عدد الحكومات المحلية التي شملها القياس خلال عام ٢٠١٤.

(١١) بلغ عدد الحكومات المحلية صاحبة أعلى مستوى أداء حسب قياس المؤشر، ٣٠ حكومة.

النتيجة ٢: آليات التمويل الفعالة التي وُضعت لزيادة المرونة إزاء الصدمات الاقتصادية والبيئية

١٦ - ولتحسين مرونة المجتمعات المحلية في مواجهة الصدمات، يقدم الصندوق الدعم لأقل البلدان نمواً من أجل إقامة آليات تمويل محلية مخصصة لمعالجة قضايا من قبيل تغير المناخ، والأمن الغذائي والتعاون العابر للحدود، والتمكين الاقتصادي للمرأة.

## تغير المناخ

١٧ - يعمل مرفق المعيشة بالتكليف مع المناخ المحلي على إرساء تمويل مستدام للاستثمارات الحكومية المحلية في ما يتعلق بالمرونة والتكيف إزاء المناخ. وتُعد استثمارات مرفق المعيشة

بالتكيف مع المناخ المحلي جزءاً من مبادرة أوسع نطاقاً تتعلق بالمرونة إزاء المناخ المحلي لأقل البلدان نمواً حيث يقدم الصندوق الدعم إلى الجهود الوطنية لتأمين تمويل صندوق المناخ الأخضر الذي سيتدفق من خلال نُظُم مالية وطنية إلى الحكومات المحلية لاستخدامه في تكوين المرونة المحلية القابلة للتحقق.

١٨ - وفي أي بلد من البلدان، تستحدث المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من البرنامج كما تختبر آلية منح لأغراض المرونة في مواجهة المناخ استناداً إلى الأداء، وتتعلق باستثمارات المرونة المناخية القابلة للتحقق. ويتسع نطاق هذا ليشمل جميع الحكومات المحلية أثناء المرحلة الثالثة - التي تشمل تعبئة للموارد الوطنية والدولية لأغراض التكيف مع آثار تغير المناخ المحلي. ويستخدم مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي نظام تمويل الأموال الحكومية الدولية الذي كثيراً ما استخدمته مبادرات الصندوق السابقة. وقد بدأت المرحلة الثالثة في بوتان وكمبوديا.

١٩ - ومنذ بدأ مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي أعماله في بلدين عام ٢٠١١، استُحدث أو اختُبر في ٩ بلدان إضافية في آسيا وأفريقيا. وبدأت أعمال تصميم المرحلة الأولى في غانا وموزامبيق والنيجر وجزر سليمان؛ وبدأت عمليات المرحلة الأولى في بنن ومالي ونيبال؛ كما بدأت الأعمال التحضيرية للانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية في بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٢٠ - وإجمالاً قدم مرفق المعيشة بالتكيف مع المناخ المحلي مبلغ ١,٢ مليون دولار في شكل منح إلى ٢٩ حكومة محلية، وشمل سكانا يربو عددهم على ٤ ملايين نسمة، عبر سبعة من أقل البلدان نمواً في آسيا وهي (بنغلاديش، وبوتان، وكمبوديا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال) وفي أفريقيا (بنن ومالي). والغرض من هذا الدعم هو تجربة آلية يمكن بعد ذلك توسيع نطاقها لتشمل المستوى الوطني، وبذا تشمل ما يربو على ٢٣٠ مليون نسمة في سائر هذه البلدان.

### الأمن الغذائي

٢١ - ويشمل العديد من برامج الصندوق القطرية في أفريقيا جنوب الصحراء تركيزاً مواضيعياً على الأمن الغذائي، مثل البرامج التي تنفذ في بورندي، وإثيوبيا، ومالي، وموزامبيق. والنيجر. وخصصت آلية صندوق التنمية المحلية، أموالاً لأغراض الأمن الغذائي باستخدام التحويلات المحلية الحكومية الدولية لأغراض الأمن الغذائي، ونقلتها من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي كما استثمرت في مؤسسات إنتاج وبنيات أساسية محلية تساعد على تحسين المرونة المحلية إزاء الصدمات الغذائية. ويشمل هذا استثمارات في السدود الصغيرة، ومرافق

الإنتاج، والطرق، ومرافق التخزين وبنية الري. وفي النيجر، استفاد أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ نسمة مباشرة من الأنشطة التي يدعمها الصندوق لزيادة المرونة في مواجهة الصدمات الغذائية.

#### التجارة العابرة للحدود

٢٢ - تُعد تنمية اقتصادات محلية قوية ومتنوعة عاملاً بالغ الأهمية في تعزيز المرونة. ويتدخل البرنامج الإقليمي للصندوق عن طريق المبادرة المحلية العابرة للحدود (LOBI) في بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، ومالي والنيجر. وقد ساعد هذا البرنامج على إنعاش التنسيق العابر للحدود بين السلطات المحلية المشتركة في مبادرة التكامل الإقليمي لمنطقة الساحل (بين بوركينا فاسو، ومالي والنيجر). وقد عمل الصندوق مع هذه السلطات المحلية لتحديد وإعداد أدوات لمساعدتها على تنفيذ مبادرات مشتركة تُعزز الخدمات والبنية الأساسية المتاحة لمربي الماشية، وتحسين التجارة العابرة للحدود والحد من مخاطر النزاعات على الموارد المتاحة.

#### التمكين الاقتصادي للمرأة

٢٣ - وشرع الصندوق في عام ٢٠١٤ أيضاً بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في وضع برنامج ابتكاري لتمكين المرأة اقتصادياً يسمى برنامج التنمية الشاملة للجميع والمنصفة. وسيتم إطلاق هذا البرنامج في عام ٢٠١٥ وسيشمل تحليلاً هيكلية للعلاقات بين الجنسين في الاقتصادات المحلية والعقبات التي تعوق تمكين المرأة اقتصادياً. وسينشر البرنامج بعد ذلك أدوات الصندوق لتمويل التنمية المحلية صوب الاستثمارات التي يمكنها التغلب على تلك العقبات.

النتيجة ٣: البيئات السياساتية المعززة التي تتيح التمويل المستدام لأغراض التنمية

٢٤ - يتطلب نهج تمويل التنمية المحلية صوب التنمية المحلية بيئات سياساتية داعمة تتيح توسيع نطاق آليات الاستثمار. وكثيراً ما يتم الاضطلاع بهذا الحوار بشأن السياسات مع شركاء من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجزء من توسيع نطاق عملية برنامج قطري.

٢٥ - وفي ليسوتو ومالي والنيجر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، قُدمت مساهمات كبيرة لأغراض السياسات والتشريعات اللامركزية الوطنية، ولغرض تعميم نظام المنح القائمة على الأداء. وفي أراضي بوتلاند وصوماليلاند الصومالية، تقوم مساهمات مماثلة ببناء نظام الدولة بصورة فعالة من القاعدة إلى القمة، بما يكفل أن تتوفر لدى الحكومات المقبلة الوسائل الكافية لمواجهة التحديات الإنمائية المحلية.

## باء - التمويل الشامل

٢٦ - ترتبط الأعمال التي يقوم بها الصندوق في مجال التمويل الشامل بطائفة من المؤسسات الموجودة في البلد، لإعداد نُظم مالية شاملة وضمان إتاحة مجموعة من المنتجات المالية لجميع قطاعات المجتمع، بتكلفة معقولة، وبصورة مستدامة. ويدعم الصندوق طائفة واسعة من مقدمي الخدمات (من قبيل مؤسسات التمويل الصغرى، والمصارف، والتعاونيات، وشركات تحويل الأموال) وطائفة من المنتجات والخدمات المالية (من قبيل المدخرات، والائتمانات، والتأمين، والمدفوعات، والتحويلات المالية). ويدعم الصندوق أيضا قنوات تقديم المساعدة (من قبيل شبكات الهواتف المحمولة) التي توفر إمكانية مهمة للارتقاء بالمستوى.

٢٧ - في عام ٢٠١٤، قدم الصندوق الدعم لبرامج التمويل الشامل في ٢٥ من أقل البلدان نموا (١٨ في أفريقيا جنوب الصحراء و ٧ في آسيا). وقدم الصندوق الدعم إلى ١٨ بلدا من بين الـ ٢٥ بلدا عن طريق مبادرات عالمية أو إقليمية. ويقدم الدعم في الوقت الحاضر إلى ٧ بلدان في حالات ما بعد النزاع. وانخفض عدد البلدان التي يقدم الصندوق الدعم لها عن طريق برامج القطاع القطري، أو بواسطة إطار إتاحة الوصول إلى ١٠ بلدان، نظرا لأن الافتقار إلى الموارد الأساسية حد من القدرة على توسيع نطاق البرامج القطرية.

## الجدول ٧ - لمحة عامة عن برامج الصندوق للتمويل الشامل

غرب ووسط أفريقيا	نوع البرنامج	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	نوع البرنامج	آسيا والمحيط الهادئ	نوع البرنامج
بور كينا فاسو	برامج قطرية، برنامج 'بدء الشباب' (YouthStart)	بوروندي	برنامج مايكروليد (MicroLead)	بوتان	برنامج مايكروليد
الكاميرون*	برنامج مايكروليد، نشاط إتاحة إمكانية الوصول للجميع	إثيوبيا	بدء الشباب، برنامج مايكروليد	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	برامج قطرية، مبادرة الأموال المتنقلة للفقراء MM4P
جمهورية الكونغو الديمقراطية	برامج قطرية، إتاحة إمكانية الوصول للجميع، برنامج بدء الشباب	ليسوتو	إتاحة إمكانية الوصول للجميع	ميانمار	إتاحة إمكانية الوصول للجميع، برنامج مايكروليد
غانا*	برنامج مايكروليد	موزامبيق	برامج قطرية، إتاحة إمكانية الوصول للجميع	نيبال	برامج قطرية، برنامج مايكروليد، مبادرة الأموال المتنقلة للفقراء MM4P

نوع البرنامج	آسيا والمحيط الهادئ	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	نوع البرنامج	غرب ووسط أفريقيا
برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ PFIP	بابوا غينيا الجديدة*	برامج قطرية	مدغشقر	إتاحة إمكانية الوصول للجميع كوت ديفوار*
برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ PFIP	فيجي*	مبادرة الأموال المتنقلة للفقراء MM4P، برنامج مايكروليد، برنامج بدء الشباب، إتاحة إمكانية الوصول للجميع	ملاوي	برنامج مايكروليد، مبادرة الأموال المتنقلة للفقراء MM4P ليبيريا
برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ PFIP	جزر سليمان	برنامج مايكروليد، برنامج بدء الشباب، برامج قطرية	رواندا	برامج قطرية النيجر
برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ PFIP	ساموا*	برنامج مايكروليد، برنامج بدء الشباب، مبادرة الأموال المتنقلة للفقراء MM4P	أوغندا	برامج قطرية، برنامج بدء الشباب، السنغال
برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ PFIP	فانواتو	برنامج مايكروليد	تترانيا	برنامج مايكروليد سيراليون
برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ PFIP	تيمور - ليشتي	برنامج مايكروليد	جنوب السودان	برنامج بدء الشباب توغو
		إتاحة إمكانية الوصول للجميع	سوازيلند*	
		إتاحة إمكانية الوصول للجميع	زامبيا	

\* ليست من أقل البلدان نمواً.

الاختصارات: MM4P: مبادرة الأموال المتنقلة للفقراء، MAP إتاحة إمكانية الوصول للجميع؛ PFIP: برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ.

٢٨ - وقد ساعد الدعم المقدم من الصندوق إلى التمويل الشامل على زيادة قوة الدفع في اتجاه تعبئة الموارد المحلية بطريقتين هما: (أ) إيصال المدخرات غير الرسمية 'بطرق غير رسمية' لتصب في نظام التمويل الرسمي وفي الاقتصاد الحقيقي. واعتباراً من عام ٢٠١٤، زاد مقدمو الخدمات المالية، الذين يتلقون الدعم من الصندوق إبداعاتهم من خط الأساس البالغ ٨٢٣ مليون دولار إلى ١,٦ بليون دولار طوال فترة الحصول على الدعم من الصندوق؛ و (ب) زيادة الإقراض التجاري المحلي لتمويل النمو لمقدمي الخدمات المالية الذين يقدمون

الدعم للخارجين عن دائرة التعامل المصرفي. وقدم الصندوق الدعم لمقدمي الخدمات المالية لزيادة إعادة التمويل من المصارف المحلية ولاجتذاب مستثمرين جُدد لدعم نموهم.

٢٩ - وغدا التمويل الشامل أكثر تعقيدا بدخول جهات فاعلة جديدة، وابتكارات تشكل الطريقة التي يمكن بها وصول الخارجين عن النظام المصرفي إلى الخدمات المالية. وفي نفس الوقت فتحت الابتكارات التي تدور حول التكنولوجيا والأعمال المصرفية المتنقلة، وقنوات التوزيع الجديدة والرقمنة المتزايدة لمدفوعات الحماية الاجتماعية ومدفوعات الطوارئ الواسعة النطاق فرصا جديدة لتغطية التمويل الشامل للجميع. والصندوق في مركز جيد جدا للعمل كميسر لنهج تنمية أوسع سوفا في مجال التمويل الشامل، وذلك مثلا عن طريق إطار تشخيص إتاحة إمكانية الوصول للجميع، وهو برنامج قوي يستند إلى البيانات من أجل مواءمة وتنسيق الجهات الفاعلة في مجال إتاحة التمويل الشامل على الصعيد القطري، بقيادة السلطات الوطنية.

٣٠ - وتساعد أطر التنمية السوقية من قبيل إطار إتاحة إمكانية الوصول للجميع عن طريق التشخيص المتعمق ومشاركة أصحاب المصلحة، على فتح فرص تنمية الأسواق أمام المستثمرين الذين يحدثون أثرا وأمام القطاع الخاص عموما حول إتاحة التمويل الشامل. وبالإضافة إلى تشخيص وخرائط طريق التمويل الشامل، أنجز الصندوق غايته العامة المتعلقة بتشخيص التمويل الشامل. ويبلغ عدد خرائط الطريق التي اعتمدت في إطار الغاية (٨ من ١٠)، والمتوقع أن تؤدي عمليات حكومية إلى اعتماد خرائط طريق أخرى في عام ٢٠١٥. والصندوق على استعداد لتوسيع نطاق إتاحة إمكانية الوصول للجميع ليشمل ٢٠ بلدا بحلول عام ٢٠٢٠.

٣١ - وثمة نقطة بارزة أخرى بالنسبة لعام ٢٠١٤ وتشمل الدعم الذي قدمه ائتلاف الأموال الأفضل من النقدية - وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص يستضيفها الصندوق ويلتزم أعضاؤها بالتعجيل بالتحويل من النقد إلى المدفوعات الإلكترونية - إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المعركة ضد الإيبولا، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس الإيبولا ومع حكومات غينيا وليبيريا وسيراليون لضمان سداد مدفوعات الآلاف من موظفي مراكز العلاج، وفنيي المختبرات، ومتبوعي مخالطي المصابين وأفرقة الدفن، بوسائل إلكترونية قدر الإمكان. وقد شهد ائتلاف الأموال الأفضل من النقدية الذي دُعي عام ٢٠١٤ ليكون شريكا منفذا رسميا في الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية التابعة لمجموعة العشرين - زيادة كبيرة أيضا في عدد الشركاء الجدد الذين أبدوا التزاما محددًا بالانتقال من

المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية في ما يقومون به من أعمال وبلغ مجموع عددهم ٣٥ عضواً في عام ٢٠١٤،

٣٢ - وأخيراً، شهد عام ٢٠١٤ اتفاقات جديدة مع شركاء للتنمية من أجل توسيع نطاق أعمال الصندوق بصورة كبيرة في مجال الخدمات المالية الرقمية. ويشمل هذا توسيع نطاق برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ بهدف توفير الخدمات المالية لـ ٥٠٠.٠٠٠ عميل إضافي؛ فضلاً عن توسيع نطاق برنامج الأموال المتنقلة العالمي للفقراء، مما سيمكنه الآن من زيادة قنوات تقديم الخدمات المالية المتنقلة بحيث يخدم ١٧،٧٥ مليون عميل مالي رقمي نشط، بما يمثل زيادة صافية تبلغ ١١،٥٨ مليون مستخدم عبر ثمانية بلدان.

النتيجة ١: زاد التمويل لأغراض الخدمات الأساسية والنمو الشامل/ التنمية الاقتصادية المحلية

٣٣ - وفي إطار النتيجة الأولى، تستمر الأعمال التي يقوم بها الصندوق في مجال التمويل الشامل في الاستفادة من نجاحه في تعبئة الأموال 'الاستخراج من المخبأ' (أو تعبئة رأس المال الخامل)، كي يوفر للسكان الفقراء مكاناً آمناً للادخار، مع التوسط أيضاً لتمويل المؤسسات البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة كي تستثمر في الاقتصاد الحقيقي لبلادها.

الجدول ٨ - مؤشرات النواتج المتعلقة بالتمويل لأغراض التنمية: فعالية الموارد الأساسية للصندوق

النتائج ١-١ تحسّن أداء مقدمي الخدمات المالية المستدام والسليم، والمتسم بالمسؤولية والمفضى إلى فعالية الأموال المقدمة من الصندوق (وقياس ذلك من حيث الاستدامة، ونوعية الحافظة، والتغطية، وتقديم الخدمات المالية بصورة تتسم بالمسؤولية)	التحسين المقرر	التحسين الفعلي
١-١-١ تغيير في خط الأساس من حيث قيمة حافظة القروض التي يوفرها مقدمو الخدمات المالية (البسط) ويزيد من فعاليتها الإسهام الأساسي من الصندوق (المقام)	فعالية بنسبة ١٠ إلى ١	٥٦ إلى ١ +
٢-١-١ التغيير في خط الأساس من حيث قيمة حافظة المدخرات التي يوفرها مقدمو الخدمات المالية (البسط) ويزيد من فعاليتها مجموع مساهمات الصندوق الأساسية (المقام)	فعالية بنسبة ١٠ إلى ١	٣٦ إلى ١ +

٣٤ - وتجاوز الصندوق غاياته المتعلقة بزيادة فعالية موارده الأساسية بفضل عاملين. أولهما أنه في عام ٢٠١٤، بلغ اثنان من أقوى برامج من حيث زيادة الفعالية وهما 'الاستخراج من المخبأ' ومايكروليد وبدء الشباب، المستوى المطلوب في عملياتهما. ويتوقع الصندوق انخفاض تلك الأرقام في السنوات اللاحقة، لتقترب من الغايات، بينما تُختتم اتفاقات قائمة على الأداء

مع كثير من أعلى مقدمي الخدمات المالية أداء. وثانياً أنه بينما تقلصت موارد الصندوق الأساسية (المقام) زادت الفعالية. وفي ظل الأهمية النسبية لتقاسم التكاليف، قد يكون من المناسب الإفادة أيضاً عن نسبة الفعالية هذه، بمقام يجمع بين الأموال الأساسية وتقاسم التكاليف. وتبلغ نسب فعالية حافظتي القروض والمدخرات التي يوفرها مقدمو الخدمات المالية بناء على هذا الخليط ٦،٠ و ٥،٨ على التوالي.

٣٥ - ويقدم برنامج مايكروليد على وجه الخصوص، مثالا جيدا للكيفية التي يزيد بها الصندوق من فعالية تمويله لحفز المدخرات المحلية: فبلغ المساهمة الأساسية الأولية ٥ ملايين دولار وقام الصندوق بتعبئة ٢٠ مليون دولار من مؤسسة بل وميلندا غيتس (Bill and Melinda Gates Foundation) لإطلاق برنامج مايكروليد، واستثمر الصندوق الأموال في مجال مقدمي الخدمات المالية من الجنوب، وأتى ذلك بحوالي ١٠٠ مليون دولار من أسهمهم الخاصة لتمويل توسعهم في أقل البلدان نمواً. وبعد خمسة أعوام من العمليات، تجمع مقدمو الخدمات المالية ليلعب عددهم ما يربو على مليون مودع، وبلغت أرصدة القروض والمدخرات ٤٥٠ مليون دولار، مع استمرار النمو. وهذه فعالية قوية مقارنة بالمبلغ الأولي وقدره ٥ ملايين دولار من التمويل الأساسي من الصندوق، والذي قدمه المانحون. وبرنامج مايكروليد للتوسع، الذي تموله مؤسسة ماستر كارد (MasterCard Foundation)، هو الآن في منتصف الطريق من حيث التنفيذ، ويعمل بالاشتراك مع طائفة من مقدمي الخدمات وتمثل أهدافه في الوصول إلى ١،٣ مليون عميل إضافي وتعبئة ١٩٠ مليون دولار من الإيداعات مع التحرك قُدماً صوب الأسواق الريفية بمنتجات مدفوعة بالطلب، وبأسعار تتسم بروح المسؤولية.

٣٦ - وقد بلغ برنامج بدء الشباب، أكثر من ضعف غايته الأولية وهي تقديم خدمات مالية إلى ٢٠٠.٠٠٠ من الشباب، حيث بلغ عدد الشباب الذين أمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية ٤٥٠.٠٠٠ شاب. وقد جمع أولئك العملاء الشباب ما يزيد على ١٣ مليون دولار من المدخرات، بينما تيسر وصول أصحاب المشاريع إلى ما يربو على ٥،٧ مليون دولار من القروض إما لبدء أعمالهم أو لتوسيع نطاقها. ويعتزم برنامج بدء الشباب الاستفادة من هذه النتائج، ويقوم في الوقت الراهن بحشد شركاء للوصول إلى ٨٠٠.٠٠٠ شاب إضافي في المرحلة المقبلة.

الجدول ٩- مؤشرات النواتج المتعلقة بالاستدامة: تحسن ربحية/استدامة مقدمي الخدمات المالية. تحسُّن جودة الحافطة

التحسُّن الفعلي	التحسُّن المقرر	النتائج ١-١ تحسُّن الأداء المستدام والسليم المتسم بالمسؤولية لمقدمي الخدمات المالية المفضي إلى زيادة فعالية الأموال التي يقدمها الصندوق (وقياس ذلك من حيث الاستدامة وجودة الحافطة، والتغطية، وتقديم الخدمات المالية المتسمة بالمسؤولية)
+ ٩٠ في المائة	٩٠ في المائة	١-١-٣ النسبة المئوية لمقدمي الخدمات المالية الذين قاموا بمراجعة البيانات المالية
+ ٧٥ في المائة	٨٠ في المائة	١-١-٤ النسبة المئوية للتقدم الذي حققه مقدمو الخدمات المالية صوب الربحية (العائدات على الأصول)
- ٥٩ في المائة	٨٠ في المائة	١-١-٥ النسبة المئوية لمقدمي الخدمات المالية الذين أوفوا بغايات الجودة للحافطة (حافطة معرضة للخطر لمدة ٣٠ يوماً (PAR 30)
+ ٧٤ في المائة	٨٥ في المائة	الخدمات المتسمة بالمسؤولية: ١-١-٦: النسبة المئوية لمقدمي الخدمات المالية الذين يدعمون الحملة 'الذكية' Campaign SMART مبادئ حماية العميل (البرامج القطرية) أو ما يعادلها

٣٧ - وقدم الصندوق الدعم إلى ٧٧ من مقدمي الخدمات المالية في عام ٢٠١٤، مما سمح لهم بزيادة قيمة حوافظ القروض والمدخرات. وتبرز المؤشرات الأربعة المشار إليها أعلاه، استدامة الخدمات التي يوفرها مقدمو الخدمات المالية الذين يحصلون على الدعم من الصندوق. فتسعون في المائة من مقدمي الخدمات الذين يحصلون على ذلك الدعم أُجريت لهم مراجعة خارجية للحسابات عام ٢٠١٤، وأوقف التمويل بالنسبة لمن لم يمتثلوا. وسيواصل الصندوق وقف الدعم عن مقدمي خدمات التمويل الذين يقصرون في الامتثال للمعايير، وسيقوم بإنهاء التمويل بالنسبة لمن لا يقومون بإصلاح الأداء. وكان ٧٥ في المائة من مقدمي خدمات التمويل هؤلاء يحرزون تقدماً صوب الربحية، قياساً بعائدات الأصول.

٣٨ - وتركز سوء جودة الحافطة في أفريقيا (٢٩ في المائة فقط من الغاية في غرب أفريقيا). وشملت العوامل الخارجية أنظمة استُحدثت مؤخراً في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تسمح الآن لمقدمي خدمات التمويل بالإبقاء على القروض غير الممتثلة لمعايير الأداء في حوافظها لمدة أقصاها سنتين، مقارنة بسنة واحدة قبل ذلك، وهي الفترة اللازمة لشطب القروض.

النتيجة ٢: آليات التمويل الفعال المقررة لزيادة المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية

٣٩ - تركزت آليات التمويل الفعال المقررة لزيادة المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية والبيئية على توسيع نطاق جبهات التمويل الشامل من خلال الابتكارات بتجربة منتجات جديدة (الشباب، الأموال المتنقلة، والطاقة النظيفة) والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.

الجدول ١٠ - مؤشرات الناتج

الناتج ٢-١ - تحسين الوصول إلى خدمات التمويل واستخدامها كوسيلة فعالة للحد من الضعف والصدمات	التحسين المقرر	التحسين الفعلي	الأداء
١-١-٢ مجموع عدد العملاء النشطين الذين تقدم لهم خدمات عن طريق منتجات تعزز مرونة العميل في مواجهة الصدمات في مجالات من قبيل مدخرات العملاء، الأموال المتنقلة للفقراء، وائتلاف الأموال أفضل من النقد، والطاقة النظيفة، والتأمين المتناهي الصغر	٣ ملايين	٢٣٢ ٩٨٢	+
٢-١-٢ عدد مبتكرات المنتجات في مجالات من قبيل تمويل الشباب، تمويل الطاقة النظيفة، التمويل الزراعي/الريفي، الأموال المتنقلة أو النقدية إلى المعاملات الإلكترونية	٤٠	٤٨	+

٤٠ - وبحلول عام ٢٠١٧، يهدف الصندوق إلى تقديم خدمات إلى ٦ ٤٠٠ ٠٠٠ عميل جديد يستفيدون من منتجات التمويل لغرض المرونة (٥٠ في المائة من النساء). وفي عام ٢٠١٤، تجاوز الصندوق هدفه المؤقت وهو تقديم الخدمات إلى ثلاثة ملايين من العملاء النشطين عن طريق مقدمي الخدمات التمويلية التي يستثمر فيها الصندوق<sup>(١)</sup> ونظرا لأن الأسر المعيشية يتألف كل منها من ٥ أشخاص في المتوسط، فإن هذا يمثل تأثيرا على حوالي ٢٤،٩ مليون نسمة. ويستند رقم ٢٣٢ ٩٨٢ من العملاء النشطين إلى عدد المدخرين النشطين؛ أما عدد المقترضين فأقل كثيرا إذ يبلغ ٦٥٦ ٦٥٨ ٢ نسمة. ويركز الصندوق على تقديم الدعم في مجال المدخرات التي يقودها مقدمو خدمات التمويل، نظرا للفائدة الثلاثية بالنسبة لكل من: العملاء، ومقدمي خدمات التمويل، والنمو الشامل للجميع. فبالنسبة للعملاء، تُبرز النتائج الإيجابية من دراسات الأثر على العملاء، فوائد المدخرات في مساعدة الفقراء في ما يتعلق بسلاسة الاستهلاك وبناء الأصول، وبناء المرونة في مواجهة الصدمات. وفي ما يتعلق بمقدمي خدمات التمويل توفر الإيداعات مصدرا مستقرا ومستداما من الأموال المحلية لتمويل حافظاتهم؛ وبالنسبة لأقل البلدان نموا يمثل هذا إخراجا للنقود من محابثها

(١) من المحتمل أن ينخفض هذا الرقم في عام ٢٠١٥، قبل أن يبدأ في الارتفاع مرة أخرى، حيث سَتُغلق الاتفاقات التمويلية مع أكثر مقدمي خدمات التمويل، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، امتثالا للمعايير.

وإدخالها في الاقتصاد الحقيقي يدعم النمو الشامل لجميع بينما يقوم مقدمو الخدمات التمويلية باستثمار هذه الموارد في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتبلغ نسبة النساء المقترحات ٦٢ في المائة (فوق عتبة الصندوق التي تبلغ نسبتها ٥٠ في المائة). وجاء معظم هذه التغطية من برنامج مايكروليد، حيث بلغ عدد المدخرين الذين قدم لهم برنامج مايكروليد الخدمات بدعم من مقدمي خدمات التمويل ٢٨٣ ٦٨٧ ٢ شخصا.

٤١ - وتجاوز الصندوق أيضا غايته المؤقتة وهي تقديم الدعم لابتكارات المنتجات التي يوفرها مقدمو خدمات التمويل في عام ٢٠١٤، فبلغ عدد المنتجات التجريبية ٤٨، مقابل الغاية وهي ٤٠. وحظي معظم ابتكارات هذه المنتجات جميعها (٤٤ من ٤٨)، بدعم المبادرات المواضيعية العالمية. ففي نيبال مثلا، يتعاون برنامج CleanStart - المصمم لمساعدة الأسر المعيشية الفقيرة وأصحاب المشاريع المتناهية الصغر في الوصول إلى التمويل لأغراض الطاقة النظيفة المنخفضة التكلفة - تعاوننا وثيقا مع الصندوق المركزي للطاقة المتجددة، وهو صندوق متعدد المانحين لتقديم خدمات بأسعار الجملة يبلغ رأس ماله ١٢٠ مليون دولار ومخصص للطاقة المتجددة، من أجل بناء الثقة بين المصارف التجارية بشأن آفاق تمويل قطاع الطاقة النظيفة. وفي عام ٢٠١٤، قدمت ٤ مؤسسات تمويل في نيبال قروضا من أجل أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية، والغاز الحيوي وتحسين مواعد الطهي إلى ما يزيد على ١٠٠٠٠ من العملاء، واختبر ابتكارات في مجال تمويل العملاء لأغراض الطاقة النظيفة.

٤٢ - وبالإضافة إلى هذه المشاريع التجريبية، ارتقى بـ ٤٠ من المشاريع التجريبية السابقة إلى المستوى المطلوب في عام ٢٠١٤، حيث اعتمد مقدمو خدمات التمويل ابتكارات المنتجات وأدجوها في عملياتهم الرئيسية. ومن بين العملاء الذين قدمت لهم خدمات ابتكارات المنتجات التي ارتقت إلى المستوى المطلوب، كان هناك ٧٦٦ ٥٠٤ من الشباب في أفريقيا، قدم لهم مقدمو خدمات التمويل الدعم عن طريق برنامج بدء الشباب. وكان هناك مساهم رئيسي آخر وهو الأموال المتنقلة للفقراء حيث بلغ عدد العملاء ٩٩٦ ٩٧٤ عميلا استخدموا 'حافظات النقود المتنقلة' للمحافظة على مدخراتهم.

النتيجة ٣: تعزيز البيئات السياساتية التي تتيح التمويل المستدام لأغراض التنمية

٤٣ - لدعم النتيجة ٣ ركز الصندوق على تهيئة بيئة تمكينية للتمويل الشامل، وذلك بدعم التحسينات على النظام الإيكولوجي التي تتيح لمقرري السياسات إلى قيادة خطط عمل مدفوعة بالبيانات وبجميع المشاركين في السوق لتحسين الأداء.

## الجدول ١١ - مؤشرات الناتج

الناتج ٣-١ توفر أدوات التشخيص/مبادرات الدعوة التي يمونها الصندوق مساهمة رئيسية لتشكيل خطط الحكومات الوطنية بشأن التمويل الشامل	التحسين المقرر	التحسين الفعلي	الأداء
٣-١-أ عدد التحسينات على البيئة السياسية وعلى تمكين النظام الإيكولوجي، بما في ذلك حماية العميل، والناجمة عن الدعوة والدعم المقدمين من الصندوق	١٠	١٥	+
٣-١-١ عدد عمليات تشخيص التمويل الشامل اي تمت	٢٠	١٩	+
٣-١-٢ عدد خارطات طريق التمويل الشامل، وخطط العمل أو الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة	١٠	٨	+
٣-١-٣ عدد الالتزام باتتلاف الأموال أفضل من النقد للانتقال من النقد إلى المدفوعات الإلكترونية	٦	٣٥	+
٣-١-٤ عدد أنشطة بناء القدرة التي تمت لتعزيز قدرة المنظمين والمشرفين، ولا سيما من أجل حماية مدخرات السكان الفقراء	١٠	٥٢	+
٣-١-٥ عدد وجودة المنشورات التي أقرها الصندوق (التمويل الشامل)	٢٩	٦٢	+

٤٤ - ويبين ما يلي نطاق وأهمية البيئات التمكينية لأقل البلدان نمواً، من بين التغييرات السياسية في ١٥ من أقل البلدان نمواً التي قدم الصندوق الدعم لها، في ما يتعلق بأنشطة الدعوة وبناء القدرة لمقرري السياسات في عام ٢٠١٤ (٥٢ مناسبة مختلفة):

(أ) أصدر المصرف المركزي لليبيريا بمساعدة من مبادرة الأموال المتنقلة للفقراء MM4P ومن رابطة المجموعة الخاصة المتنقلة، أنظمة نقدية متنقلة جديدة، تسمح لمقدمي الخدمات غير المصرفيين عرض أموال متنقلة بصورة قانونية، وعمليات ثنائية، ونظام من مستويات لمعرفة العميل. وقد يسرت هذه التغييرات السياسية سداد مستحقات بعض العاملين في مجال وباء الإيبولا في وقتها، إلكترونياً كما يسر هذا زيادة تبلغ ٣٠٠ في المائة في مجال المدفوعات الشخصية لدعم الأشخاص الموجودين في مناطق الحجر الصحي؛

(ب) أشارت حكومة رواندا في استراتيجيتها التي انطلقت مؤخراً في مجال التمويل الوطني نحو الأمية، إلى نموذج اتصالات الأقران الذي تستخدمه مؤسسة أوموتغوا المحدودة للتمويل (Umutanguha Finance Ltd) شريكة برنامج بدء الشباب، كأفضل ممارسة لقنوات التوصيل؛

(ج) وفي سياق تشكيل برنامج التحويلات المالية الشاملة، عُيّن الصندوق شريكاً تقنياً لحكومة ميانمار، بصفته رئيساً لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) لعام ٢٠١٤، لدى تنظيم مؤتمر التمويل الشامل الذي عقدته الرابطة في يانغون في ٢٩ إلى ٣٠ تشرين

الأول/أكتوبر والذي أفضى إلى وثيقة ختامية قابلة للتنفيذ توفر جدول أعمال لمقرري السياسات في المنطقة للتعجيل بالتمويل الشامل؛

(د) عمل برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ مع وزارة التعليم في فيجي، لإدراج التثقيف التمويلي في المناهج الوطنية بحيث يصبح التثقيف التمويلي الآن مرعياً بالكامل في المنهج الأساسي وسيتم تنفيذ المناهج لمدة سنة كاملة في عام ٢٠١٥. وتحظى هذه المبادرة بدعم في مجال إعادة تدريب المعلمين على الصعيد الوطني في شتى المدارس الابتدائية والثانوية. وتقوم بلدان جزرية أخرى في منطقة المحيط الهادئ باستعراض النموذج لتكراره في ما بين بلدان الجنوب عبر المنطقة.

٤٥ - وفي ما يتعلق بالدعم المباشر المقدم للعملاء لأغراض النظام الإيكولوجي التمكيني، قُدم إلى ٩٨٦ ٦٤٠ من عملاء مقدمي خدمات التمويل، الذين يحصلون على الدعم من الصندوق، تثقيف مالي يكمل إتاحة إمكانية وصولهم إلى الخدمات المالية.

٤٦ - وبالإضافة إلى تولي زمام الريادة في ابتكارات المنتجات، أنتجت مبادرات الصندوق المواضيعية العالمية أيضاً ٥٤ من ٦٢ من منتجات المعرفة التي اكتملت عام ٢٠١٤، وتُبرز الدور الذي تقوم به لكي يثمر ما أشار إليه استعراض الحافظة من أن "الميزة النسبية للصندوق ستظهر بوصفها قدرته المتأصلة على كفاءة ازدواج مسار تقاسم المعلومات وطريق الاتصالات بين 'مراكز التنمية' [المبادرات المواضيعية العالمية] وأصحاب المصلحة في مجال التمويل الشامل على الصعيد الوطني في أقل البلدان نمواً... والذين كثيراً ما لا يمكنهم الوصول بسهولة إلى المعلومات"<sup>(٢)</sup>.

٤٧ - ويعمل الصندوق مع شركاء التنمية لمواءمة الدعم والبرمجة مع الأولويات الوطنية. وتستعرض لجان الاستثمار على الصعيد الوطني المبادرات الجديدة، وتقوم بالتنسيق، وأحياناً تتقاسم الأموال على الصعيد القطري. وفي ما يتعلق بنهاية عام ٢٠١٤، يقدر أن هذه المبادرات ستقدم ١٨٨ مليون دولار في شكل تمويل (تقاسم تكاليف وموارد موازية) زيادة عن الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ إلى البرامج التي صممها الصندوق بغرض تكملة وزيادة فعالية موارد الصندوق الأساسية (٨٧ مرات)، ومن ثم تكون قد أسهمت بصورة كبيرة في النتائج التي أبرزها هذا التقرير.

(٢) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ [منطقة ممارسة التمويل الشامل]، استعراض الحافظة، تقرير تجميعي (التقرير الختامي)، ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، الصفحة ١٥ من النص الإنكليزي.

[.file:///E:/2014%20submitted%20in%202015/evaluations/fipa\\_portfolio\\_review\\_0213\\_eng.pdf](file:///E:/2014%20submitted%20in%202015/evaluations/fipa_portfolio_review_0213_eng.pdf)

## ثالثاً - نتائج الإدارة، عام ٢٠١٤

- ٤٨ - بدأ الصندوق عملية تغيير تنظيمية في عام ٢٠١٤. وستؤثر التغييرات الهيكلية في المقر في نيويورك، وفي وجوده على الصعيدين الإقليمي والقطري، لضمان مناسبة موظفي الصندوق وهيكله لغرض إنجاز الإطار الاستراتيجي الجديد، واستخدام الموارد المنوطة به على أفضل وجه، والتكيف مع جوانب النقص في المساهمات الأساسية.
- ٤٩ - وقد صُممت إعادة التنظيم لتحقيق ستة أهداف عامة وهي:
- إعادة الاستثمار في الوجود القطري في أقل البلدان نمواً، حيث ينبغي أن يشارك الصندوق بغية تغطية ٤٠ من أقل البلدان نمواً بحلول نهاية فترة الإطار الاستراتيجي؛
  - الاستثمار في أوجه التآزر عبر الممارسات، وإدارة المعرفة؛
  - ضمان استدامة تمويل المنظمة؛
  - تحسين الكفاءة التشغيلية ودفع الإنجاز بما يتكافأ مع النمو في الموارد غير الأساسية؛
  - الوصول بالنتائج إلى أقصى حد على أرض الواقع، مع الاحتفاظ بإشراف وتقييم قويين فيما يتعلق بالتعلم البرنامجي والمساءلة؛
  - توضيح تفويض السلطة، والمساءلة، والإجراءات المعيارية، والنظم.
- ٥٠ - وأسفرت العملية عن هيكل أكثر تبسيطاً - يتواءم بصورة أكبر مع حجم ونطاق المنظمة. ومتى تمت تغطية تكاليف إعادة التنظيم، التي تُنفق مرة واحدة، ينبغي أن تصل الادخارات السنوية مقارنة بالموارد الأساسية إلى ما يقرب من ١,١ مليون دولار. وهذا يفي بغاية التخفيض وهي مبلغ ١,٠ مليون دولار المرصود سنوياً لعملية إعادة التنظيم، وسيسمح هذا للصندوق بأن يحافظ على وجوده القطري بدرجة كبيرة. فزيادة الموارد الأساسية وحدها هي التي ستسمح للصندوق بأن يُنشئ وجوداً له أو، تحديد وجوده في المزيد من أقل البلدان نمواً التي توشك برامجها على الانتهاء في عام ٢٠١٥.
- ٥١ - وتمشيا مع توصيات مراجعة حسابات العملية، يضع الصندوق اللمسات النهائية على سياسة القروض المنقحة التابعة له، كما يضع سياسة إدارة للمخاطر مرتبطة بنظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة مخاطر الشركات، موضحاً الأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك ما يتعلق بسلطة التفويض في طائفة من المجالات الإدارية، وبخاصة تلك التي تتأثر بعملية التغيير.

## الجدول ١٢ - مؤشرات إدارية مختارة

المنظور	الهدف الاستراتيجي	المؤشر	نتائج عام ٢٠١٣	هدف عام ٢٠١٤	نتائج عام ٢٠١٤
رضاء العميل	البرمجة ذات الصلة المتعلقة بأقل البلدان نمواً، بما فيها تلك الخارجة من النزاع	أقل البلدان نمواً التي تنفذ فيها برامج الصندوق	٣٣ من أقل البلدان نمواً	٤٠ من أقل البلدان نمواً	٣١ من أقل البلدان نمواً
الكفاءة الداخلية	تحسين كفاءة الإنجاز	نسبة النفقات الإدارية إلى مجموع النفقات	١٥,٣ في المائة	١٥ في المائة	١٣,٤ في المائة
	إحساس الموظفين	نسبة الموظفين الذين يشعرون بأن لديهم ما يحفزهم على العمل بكامل طاقتهم	٦٦ في المائة	٧٠ في المائة	٦٨ في المائة
	تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المقدمة من مكتب مراجعة الحسابات والتحقق		٢٥/٢٥	١٠/٧	١٠/٨
	تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة		٤/٢	٧/٥	٧/٥
الموارد المالية	تحقيق غايات تعبئة الموارد	الموارد العادية التي جرت تعبئتها	١٦,٣ مليون دولار	٢٥ مليون دولار	١٤,٩ مليون دولار
	ضمان الإنجاز وفقاً للخطة	الموارد الأخرى التي جرت تعبئتها	٤٩,١ مليون دولار	٦١ مليون دولار	٦٣,٣ مليون دولار
	الإنجاز وفقاً لحدود الإنفاق السنوي المقررة		٨٥ في المائة	٨٥ في المائة	٨٠ في المائة

## رابعاً - الشراكات، والدعوة والعمليات الحكومية الدولية

٥٢ - وسَّع الصندوق نطاق برنامجه المسمى الأموال المتنقلة للفقراء عن طريق شراكة جديدة مع مؤسسة ماستر كارد في عام ٢٠١٤، ويقوم الصندوق بدعمها بالاشتراك مع وكالة التعاون الإنمائي الدولية السويدية، وإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، ومؤسسة بل وماليندا غيتس. وطوال مرحلة التوسع، يخطط الصندوق لزيادة قنوات إنجاز خدمات الأموال المتنقلة لأغراض الخدمات المالية لتصل إلى ١٥ في المائة إلى معظم أكثر السكان حرماناً من الناحية الاقتصادية في بنن، والسنغال، وزامبيا.

٥٣ - وقد أطلق الصندوق بشراكة وثيقة مع وكالة التعاون الإنمائي الدولية السويدية مبادرة لزيادة فعالية التمويل المحلي لأغراض النمو الشامل والمرونة في أقل البلدان نمواً، والتي ستركز على تحديد واختيار وتطوير مشاريع وهيكل أساسية عامة قيد الإعداد مراعية للفوارق بين الجنسين. وسيجري تحديد هذه الاستثمارات وتنفيذها عن طريق البرامج

المواضيعية العالمية مثل مرفق تكيف المعيشة مع تغير المناخ المحلي ومبادرة التمويل المحلي ومبادرة CleanStart.

٥٤ - وقد أسفر طموح الصندوق لزيادة أعماله المتعلقة بالدعوة عن عدد من الأنشطة والمبادرات الرئيسية خلال تلك السنة. وكان المنتدى الحضري العالمي التابع لموئل الأمم المتحدة، المعقود في ميدلين، كولومبيا، (نيسان/أبريل ٢٠١٤) مناسبة لمناقشة قضايا الأمن الغذائي والنهج الجديد لمعالجة الأمن الغذائي من خلال نهج نُظِم الغذاء المحلية. وعلاوة على ذلك، ففي أثناء مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 20) المعقود في ليما، بيرو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، قدم الصندوق حلولاً محلية تتعلق بالكيف مع تغير المناخ باستخدام مرفق تكيف المعيشة مع تغير المناخ المحلي والذي حظي بالاعتراف كآلية لتعزيز الحلول المحددة والمستدامة للحكومات المحلية. وأسهم الصندوق أيضاً في مؤتمر القمة الفرانكفونية الخامس عشر المعقود في دكار (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) والذي تناول أهمية المرأة والشباب في تحقيق أهداف التنمية من خلال مائدة مستديرة نُظمت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥٥ - ودُعي ائتلاف الأموال أفضل من النقد لكي يصبح فريقاً رسمياً في الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية التابعة لمجموعة العشرين (G 20) كشريك منفذ مع التركيز على الأسواق والفريق الفرعي المعني بالمدفوعات. وأصدر الائتلاف بالاشتراك مع البنك الدولي ومؤسسة بل وميلندا غيتس التقرير المعنون "فرص رقمنة المدفوعات"، ودُعي لعرض تجربته كشريك متقدم للغاية على الحكومات، ومنظمات التنمية والقطاع الخاص، في أول اجتماع رفيع المستوى معني بالتعاون لأغراض التنمية الفعالة في مدينة مكسيكو سيتي، في المكسيك.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٤، بدأ الصندوق منتدى التمويل المسؤول السنوي الخامس الذي يركز على التمويل الرقمي المسؤول، والذي ضم لأول مرة قادة صناعات وحكومات وقادة القطاع الخاص لمناقشة كيفية إنجاز خدمات التمويل الرقمي بصورة شفافة، ونزيهة وأمنة ولتمهيد السبيل لإعداد مبادئ للتمويل الرقمي المسؤول. ونظم الصندوق أيضاً مؤتمراً تقنياً بشأن شمول التمويل والشمول الاجتماعي للأطفال والشباب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وذلك في مؤتمر قمة تمويل الأطفال والشباب المعقود في (نيويورك، أيار/مايو ٢٠١٤).

٥٧ - وأسهم الصندوق في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وشارك بنشاط في جميع عمليات وآليات المشورة الحكومية الدولية ذات الصلة. وكعضو في فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة وفريق الدعم التقني، قدم الصندوق

الخبرة التقنية بشأن عدد من أهداف التنمية المستدامة المقبلة وغاياتها. وعمل الصندوق أيضا كقائد مشارك للمجموعة الفرعية التابعة لفريق الدعم التقني بشأن سُبل تنفيذ (الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة). وقام الصندوق بالاشتراك مع مكتب الداعية الخاصة للأمم العام للأمم المتحدة المعنية بالتمويل الشامل من أجل التنمية، بتنسيق تقديم الخبرة التقنية بشأن تيسير الوصول إلى الخدمات التمويلية، التي يشار إليها الآن في عدد من الغايات في ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٥٨ - وشارك الصندوق في جميع العمليات والآليات الحكومية الدولية ذات الصلة المتعلقة بالعمل مع اللجنة الحكومية الدولية للخبراء المعنيين بالتمويل والتنمية المستدامة وفي المحادثات التحضيرية بشأن التمويل لأغراض التنمية.

٥٩ - وباعتباره عضوا في اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإضافية، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا، قدم الصندوق مساهمة نشطة في أعمال تلك الأفرقة. وأسهم الصندوق في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري بشأن الشراكات الجديدة لأغراض بناء القدرة الإنتاجية في أقل البلدان نموا (بنن، ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه)، حيث قام أيضا بتنظيم نشاطين جانبيين وهما: الابتكار، والإبداع، والتكنولوجيا، ووصلات النطاق العريض والتمويل: ناقلات رئيسية للتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وبشأن بناء قدرات إنتاجية لأغراض المرونة في أقل البلدان نموا. وشارك الصندوق أيضا في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (ساموا، ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر)، حيث أسهم في النقاش الدولي بخبرات مستمدة من برنامجه للإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ، والبرامج العالمية لمرافق تكيف المعيشة مع تغير المناخ المحلي، وكذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (فيينا، ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر) واجتماع نيبال المعني بتخرج أقل البلدان نموا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ (كاتامندو، ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر).

## خامسا - ضمان الجودة

٦٠ - واصل الصندوق في عام ٢٠١٤ ما التزم به مؤخرا بإجراء تقييم خارجي، فاستكمل تقييما نهائيا لبرنامج الدعم لأغراض اللامركزية، وإزالة التركيز، والتنمية الاقتصادية المحلية في بنن، وبدأ ثلاثة تقييمات أخرى هي: (أ) التقييم النهائي لبرنامج بدء الشباب دعما لخدمات تمويل الشباب في ثمانية بلدان أفريقية؛ (ب) تقييم منتصف المدة لمرحلة التوسع في برنامج

مايكروليد لدعم بدء نماذج توجيهها الادخارات في أقل البلدان نمواً؛ و (ج) التقييم المواضيعي لأداء آلية الصندوق للتمويل لأغراض التنمية المحلية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وآسيا، منذ عام ٢٠٠٥. وقد زاد هذا من عدد التقييمات الخارجية التي أطلقها الصندوق منذ عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٤ تقييماً.

٦١ - وكانت نتائج تقييم بنن إيجابية عموماً وقد حظي المشروع بالإشادة لأنه قدم الدعم لإدخال تحسينات ملموسة في نُظم التخطيط والإدارة للحكومة المحلية، فضلاً عن إطلاق استراتيجيات لتعبئة الموارد في مجتمعات محلية مستهدفة. وقد اعتُبر أن معظم الاستثمارات الممولة تعمل بصورة جيدة، مع تحقيق فوائد مباشرة لحوالي ٣٠٠ ٣ نسمة، ونتائج غير مباشرة متوقعة في الأداء المحسّن في سلاسل القيمة الزراعية. وقدم مسؤولو التقييم توصيات تتعلق بالحاجة إلى تحسين تخطيط تلك الاستثمارات بإجراء تحليلات أوفى للتكلفة - الفائدة، ودراسات جدوى؛ والحاجة إلى إيجاد صلة أفضل بين عملية التخطيط والتحليل الاقتصادي لنُظم الزراعة والغذاء المحلية. واستخدمت حكومة وبرلمان بلجيكا التقييم من أجل تحديد الكيفية التي يمكنها بها أن توجه دعمهما في المستقبل صوب الأمن الغذائي في أفريقيا؛ وتستخدم النتائج أيضاً في تصميم برنامج الأمن الغذائي العالمي الجديد للصندوق.

٦٢ - وفي أماكن أخرى، حظيت أنشطة الصندوق بتغطية جيدة في سلسلة من التقييمات التي أدارها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشملت نتائج رئيسية من التقييم المواضيعي الذي أجره مكتب التقييم المستقل بشأن مساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إشادة بنهج الصندوق للعمل من خلال مؤسسات لا مركزية واعترافاً بأن الدعم المقدم على مستوى التخطيط المحلي شكل "مساراً للتأثير بحق". وأوصى المسؤولون عن التقييم بضرورة أن يقوم البرنامج الإنمائي والصندوق بـ "ضم جهودهما بطريقة أكثر استباقية" للمضي قُدماً، مع التسليم بأن "الصندوق يأتي بقدرة وخبرة فريدتين في ما يتعلق باللامركزية، بينما يمكن للبرنامج الإنمائي الوصول بصورة أفضل إلى المستوى التحضيري في الحكومة". وأقر تقييم لمنتصف المدة للمشاريع المشتركة بين البرنامج الإنمائي والصندوق، في بنغلاديش لدعم الحكومة المحلية المحسّنة بتحسّن الشفافية، والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي مقارنة ببيانات خط الأساس، وقد حظي الصندوق بالثناء بصفة خاصة لقيادته لنظام للمنح القائمة على الأداء المعزز، وقد ارتقى بعناصره إلى أعلى مستوى في السياسة الوطنية من خلال إطار تنظيمي للحكم المحلي.

٦٣ - وطوال عام ٢٠١٤ شارك الصندوق في استعراض سياسة البرنامج الإنمائي للتقييم وشجعه استنتاج القائمين بالاستعراض بأن تقييمات الصندوق 'موثوقة'، 'وتوفر تحليلاً

نزيهاً وذات جودة مناسبة، وسجلت التقييمات الأربعة درجة 'مرض' أو 'مرضٍ للغاية'. وقد عمل الصندوق مع مكتب التقييم المستقل وإدارة البرنامج الإنمائي من أجل تنقيح سياسة التقييم في ضوء المعايير المقترحة في رد الإدارة على استعراض السياسة، وهو يتطلع قُدماً إلى ارتباط أوثق مع مكتب التقييم المستقل بشأن تقييم الجودة، وضمان الجودة بدءاً من عام ٢٠١٥.

## سادساً - التحليل المالي

٦٤ - في عام ٢٠١٤، بلغت إيرادات الصندوق ٨٨،٣ مليون دولار أي بزيادة عن مبلغ ٦٥،٤ مليون دولار في عام ٢٠١٣، وتُعزى تلك الزيادة أساساً إلى مساهمات غير أساسية. فقد اتسعت قاعدة شركاء التنمية للصندوق، وأسهم ٤٤ من شركاء التنمية في موارد الصندوق عام ٢٠١٤ أي بزيادة عن ٣٦ من الشركاء في عام ٢٠١٣. وشملت المساهمات المقدمة للصندوق في عام ٢٠١٤ مبلغ ٢١،١ مليون دولار من مؤسسات وشركات القطاع الخاص، بما يمثل ٢٣،٨ في المائة من مجموع الموارد. وفي عام ٢٠١٤ كان أكبر المانحين للصندوق هم السويد، والصندوق الائتماني المتعدد الشركاء التابع للأمم المتحدة، ومؤسسة ماستركارد، والمفوضية الأوروبية، وبلجيكا، ومؤسسة بل وميليندا غيتس، وسويسرا، والدايمرك، وأستراليا ولكسمبرغ.

٦٥ - وحققت المساهمات غير الأساسية ارتفاعاً قياسياً فبلغت ٧٣،٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤ (نجم ٢٦ في المائة منها عن ٨ من مؤسسات وشركات القطاع الخاص الرئيسية)، وهي زيادة تبلغ نسبتها ٥١ في المائة عن عام ٢٠١٣. وبلغت المساهمات الأساسية حوالي ١٤،٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤، أي بانخفاض قدره ١،٤ مليون دولار عن عام ٢٠١٣، ولا تزال تنخفض كثيراً عن مبلغ ٢٥ مليون دولار وهو الغاية اللازمة لاستدامة عمليات الصندوق في ٤٠ من أقل البلدان نمواً.

٦٦ - وتسمح المساهمات الأساسية للصندوق بالابتكار وتثبيت المفهوم. كما تسمح له بإطلاق خبرته الواسعة ميدانياً في البلد لفترة من ١٢ إلى ١٨ شهراً من أجل إعداد البرامج ذات الصلة، والاندماج في أفرقة البرنامج الإنمائي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإعداد شراكات بالغة الأهمية مع القطاعين العام والخاص، والمحافظة عليها، وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج. ويحتفظ الصندوق بسجل تتبع لتحقيق نسبة فعالية يبلغ متوسطها ١٠:٤:١ من الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية إلى موارد الاستثمار المحلية وغيرها. ومن شأن الموارد الأساسية أيضاً أن تتيح للصندوق المحافظة على وجوده في المكتب القطري التابع

للبرنامج الإنمائي طوال فترة البرنامج، وذلك نموذج تجلّت قيمته على مدى عقود من الارتقاء إلى المستوى المطلوب بشكل ناجح، ومن العمل المشترك في الجمع بين النماذج التمويلية والحوكمة والتغيرات السياساتية. وقد أجبرت التخفيضات في الموارد الأساسية الصندوق على عدم تمويل وجوده في المكاتب القطرية والاعتماد حصراً على موظفي المشروع، مما أضعف التآزر المشترك بين البرامج مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظومة الأمم المتحدة، ومدى استدامة نتائج البرنامج على المدى الطويل عامة. وكانت عمليات الإغلاق تتم بصورة مفاجئة في البلدان في بعض الحالات، مسببة توقف مبادرات واعدة في غير موعدها.

٦٧ - ولا يزال الصندوق يحدوه التفاؤل من حيث المستويات الحالية للموارد الأساسية، بأنه سيتمكن من مواصلة عملياته في ٣١ بلداً على الأقل من أقل البلدان نمواً، مع مواصلة زيادة فعالية مبالغ كبيرة من الموارد غير الأساسية من مصادر القطاعين الخاص والعام لصالح أقل البلدان نمواً.

٦٨ - وبلغ مجموع النفقات في عام ٢٠١٤ مبلغ ٦٣،٤ مليون دولار، أي بزيادة تبلغ ٠،٥ مليون دولار عنها في عام ٢٠١٣ (حيث بلغت ٦٢،٩ مليون دولار). وانخفضت النفقات مقارنة بالموارد العادية بمقدار ٧،٤ مليون دولار لتبلغ ١١ مليون دولار بينما زادت النفقات مقارنة بالموارد الأخرى بمقدار ٦،٩ مليون دولار لتبلغ ٥٢،٤ مليون دولار. وفي ضوء هذه الخلفية، يواصل الصندوق رصد استدامته المالية، بصورة وثيقة، مستثمراً موارده الأساسية بشكل استراتيجي في مبادرات من شأنها الوصول بنتائج التنمية إلى أقصى حد، واجتذاب موارد غير أساسية كبيرة.

٦٩ - وبلغت أرصدة الصندوق في نهاية عام ٢٠١٤ ما قيمته ١٠٩ مليون دولار. وقد رصد الصندوق مخصصات لأغراض التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة حسبما تقتضيه معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وأعاد حساب احتياطيته الأساسي التشغيلي ليبلغ ١٢،٤ مليون دولار. ويبلغ الاحتياطي الخارج عن الميزانية ٢ مليون دولار.

## الجدول ١٣ - اتجاهات الإنفاق، ٢٠٠٦-٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	النفقات
٥٧٠٥	٥٤٠٥	٤٨٠٦	٥٣٠٧	٤٣٠٩	٤١٠٥	٣٧٠٠	٢٨٠٧	٢٥٠٢	النفقات البرنامجية
٩٠٩	١٥٠١	٢٣٠٦	٢٩٠٤	٢٥٠٠	٢٢٠٢	٢٢٠٦	١٩٠٠	١٦٠٨	من الموارد العادية
٤٧٠٥	٣٩٠٤	٢٥٠٠	٢٤٠٤	١٨٠٢	١٩٠٣	١٤٠٤	٩٠٧	٨٠٤	من الموارد الأخرى
٥٠٩	٨٠٣	٥٠٠	٦٠٢	٥٠٥	٧٠٦	٦٠٨	٥٠٤	٤٠٦	الدعم المقدم من الصندوق
٦٣٠٤	٦٢٠٨	٥٣٠٦	٥٩٠٩	٤٩٠٣	٤٩٠١	٤٣٠٨	٣٤٠١	٢٩٠٨	المجموع

## الجدول ١٤ - النفقات البرنامجية في عام ٢٠١٣ بحسب المنطقة والممارسة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المناطق/المواضيع	تمويل التنمية المحلية	التمويل الشامل	المجموع
أفريقيا	١٦٠١٥٦٢٩	١٧٩٤٢٣٨٩	٣٣٩٥٨٠١٨
آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٩٠٨٠٨٨٨	١٤٥١٧٥٢٠	٢٣٥٩٨٤٠٨
المجموع	٢٥٠٩٦٥١٧	٣٢٤٥٩٩١٠	٥٧٥٥٦٤٢٧

## سابعاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يتطلع قُدماً

٧٠ - في سياق الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ المعروض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٤، سيوائم الصندوق نفسه بالكامل مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل زيادة فعالية الفوائد لولايته التمويلية وصكوك التمويل المرنة إلى أقصى حد، بغية المساعدة في القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز النمو الشامل والمستدام في أقل البلدان نمواً في العالم. وللقيام بهذا، سيواصل الصندوق التركيز على ما يلي: (أ) زيادة التمويل المقدم إلى الخدمات والهياكل الأساسية، مع التأكد من أن الخدمات التمويلية تمكن السكان الفقراء من المشاركة بصورة أكثر دينامية في اقتصاداتهم المحلية؛ (ب) استخدام استثماره الرأسمالي كعامل حفاز بالغ الأهمية لتعبئة الموارد المحلية؛ (ج) توجيه تمويل المناخ إلى المستوى المحلي للبناء للاستفادة من القدرات اللامركزية للإدارة المحلية وتمكينها من بناء هيكل أساسي مرن إزاء تغير المناخ؛ (د) إضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وذلك في جملة أمور من خلال البلديات التي يجري تمكينها،

ويتم تمويلها بصورة جيدة، و (هـ) تعزيز البيئات السياساتية المفضية إلى التمويل المستدام لأغراض التنمية المستدامة.

٧١ - الابتكار وتثبيت المفهوم لدعم المجالين البرنامجيين الرئيسيين ومن شأن ذلك مواصلة دفع عجلة التعلم. وستظل القدرة على استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية 'بذكاء' لدفع وزيادة فعالية آليات وحلول التمويل المتوائمة والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب تشكل مؤشرات مهمة لنجاح الصندوق. وسيلتزم الصندوق باستخدام التكنولوجيا بصورة استراتيجية، لعلمه بأن التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيات المعلومات يمكنها العمل كعوامل تمكين للشمول، ومعجلات للتنمية، وكعوامل مساهمة بالمزيد من الشفافية والكفاءة على صعيد التمويل. وسيواصل الصندوق السعي من أجل إيجاد شراكات في مجالي القطاع العام والقطاع الخاص، حيث سيوفر التمويل المشترك والشراكة مع القطاعين العام والخاص الوسيلة الوحيدة القابلة للاستمرار لتلبية الطلبات على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٢ - وسيواصل الصندوق التأكيد بقوة على جودة برامجهم وعلى الشفافية والمساءلة بالنسبة للنتائج على مختلف المستويات في المنظمة. وبما يتماشى مع ولايته المالية، والحاجة إلى زيادة الموارد المتنوعة من رأس المال الاستثماري المقدم إلى أقل البلدان نمواً، سيعزز الصندوق قدرته الداخلية في تمويل الاستثمار والتمويل العام من خلال إعادة تدريب موظفيه والقبول الاستراتيجي لموظفين ذوي سمات جديدة. وسيزيد من صقل مهامه لزيادة الفعالية والكفاءة إلى أقصى حد، مع تركيز خاص على المستوى القطري حيث يتم تحقيق نتائج التنمية.